

بيان مشترك صادر عن اجتماع وزير الخارجية المصري، سامح شكري، ووزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، ووزير الخارجية الفرنسي، ستيفان سيغورنيه، لمناقشة القضية الفلسطينية والوضع في غزة، يدعون فيه إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وإطلاق سراح كافة الرهائن والمحتجزين، وتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية إلى غزة*

2024/3/30

اجتمع وزراء خارجية جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا والمملكة الأردنية الهاشمية في القاهرة يوم ٣٠ مارس ٢٠٢٤ لمناقشة القضية الفلسطينية والوضع في غزة. وقد دعا الوزراء إلى:

- وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وإطلاق سراح كافة الرهائن والمحتجزين، وطالبوا بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن أرقام ٢٧١٢، و٢٧٢٠، و٢٧٢٨، بما في ذلك تسهيل نفاذ المساعدات الإنسانية إلى غزة، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن.
- أدانوا جميع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
- حذروا من التدايعات المروعة للوضع الإنساني، والمالقجاعة وانهيار النظام الصحي في قطاع غزة، وأكدوا رفضهم لأيّة محاولات للنزوح والتهجير القسري للشعب الفلسطيني والتي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي.
- أكدوا على أهمية دور مصر في الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة السكان المدنيين في غزة وكذلك في المفاوضات المتعلقة بقضايا وقف إطلاق النار والرهائن والمحتجزين.
- دعوا إلى تنفيذ التدابير المؤقتة التي أقرتها محكمة العدل الدولية في ٢٦ يناير و ٢٨ مارس ٢٠٢٤.

- دعوا إلى إنفاذ المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق وبشكل مكثف، مباشرةً إلى السكان المدنيين المحتاجين، داخل قطاع غزة وفي جميع أنحاءه، وطالبوا إسرائيل بإزالة جميع العقبات والسماح وتسهيل استخدام جميع المعابر البرية وزيادة قدراتها بهدف زيادة تدفق المساعدات الإنسانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- أثنوا على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك الأونروا، والتي لا غنى عنها، وتلعب دوراً حاسماً في توفير المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة للسكان المدنيين في قطاع غزة، وأعادوا التأكيد على أهمية احترام وحماية جميع العاملين في المجال الإنساني وضمن وصولهم وحرية تنقلهم إلى غزة وفي جميع أنحاءها، بما في ذلك الجزء الشمالي منها.

* المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات (مصر)

- عارضوا أي هجوم عسكري على رفح التي تأوي ١,٥ مليون نازح فلسطيني، حيث أن أي هجوم على رفح سيؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح ويزيد من تفاقم الوضع الإنساني المتردي في قطاع غزة.

- دعوا إلى الحفاظ على الوضع القائم للأماكن المقدسة في القدس دون تغيير، بما في ذلك دور دائرة أوقاف القدس الأردنية تحت الوصاية الهاشمية، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الضغوط المتزايدة ضد المجتمعات المسيحية والمسلمة في القدس.

- أكدوا على حتمية تنفيذ حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وملتصدة بالأراضي وقابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧، بهدف أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمان.

- أكدوا على ضرورة قيام مجلس الأمن بمعالجة الوضع على الأرض، بالإضافة إلى الشق السياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو ما تلتزم به فرنسا، باعتبارها عضواً دائماً في المجلس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>